

"قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي"

كلمة المفكر الاقتصادي د. شريف دلاور في ملتقى الإسكندرية الاقتصادية والإداري

توثيق: أحمد قمر

بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١٨م

المقدمة:

"لا يكفي الإصلاح المالي والنقدي؛ إذا لم يصاحبه القاعدة

الإنتاجية والخدمية المصرية المبنية على معطيات جديدة"

"أنا لم نتحرك على امتداد ربع قرن في هذه النقاط؛

لذلك أقول لا يكفي الكلام، ولا بد من الحركة في كل ما ذكر"

د. شريف دلاور

قبل بداية الحديث، سأقول لكم كيف اخترت هذا العنوان " قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي"؟!؛ هذا العنوان اخترته من كتاب كنت قد كتبتَه و صدر عام ١٩٩٣م أي منذ ٢٥ عام، لن أتكلم عن مكونات الكتاب حتى لا يصيبكم الإحباط، ولكن سوف أتكلم عن تقديم الكتاب^١ للأستاذ العظيم د/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن -رحمه الله-، د/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن أستاذي ونحن مدرسة واحدة، هناك في علم الاقتصاد والتنمية أفضل كبار على سبيل المثال د/ إسماعيل صبري عبد الله -رحمه الله-، ود/ سمير أمين -رحمه الله-، د/ جلال أمين -رحمه الله-؛ هؤلاء جميعاً أساتذة اقتصاد عظماء ولكن لهم أيديولوجية معينة، د/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن كان أول رئيس عندما أنشئت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومقرها في فيينا - النمسا، وقد شرفت بالعمل معه وتولدت بيننا صداقة قوية جداً -وأقول صداقة وليس مجرد معرفة برغم فارق السن في ذلك الوقت-، وتشربت من أستاذ الفلك د/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن - كان رئيس منظمة التنمية في العالم الصناعي والدول النامية وأيضاً أستاذ فلك - هذا الأمر الذي سمح له أن ينظر للتنمية والاقتصاد ليس فقط من خلال علوم الاقتصاد؛ ولكن من عدة مشارب مختلفة مما أكسبه بُعد تنموي اشتهر به في العالم؛ لذلك طلب منه الرئيس السادات أن يشغل منصب وزير التخطيط، وأيضاً طلب من د/ إسماعيل صبري عبد الله أن يشغل منصب وزير الاقتصاد بالرغم

^١ - كتاب "قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي"، تأليف: د. شريف دلاور، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٣م.

^٢ - (في العبرة والاعتبار) تقديم الدكتور الكبير إبراهيم حلمي عبد الرحمن -رحمه الله- لكتاب أستاذنا العظيم د. شريف دلاور (قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي)

من أن الرئيس السادات كان يتجه نحو الانفتاح ود/ إسماعيل صبري كان اشتراكي شيوعي، ولم يستمر د/ إبراهيم حلمي مع السادات وكذلك لم يستمر د/ إسماعيل صبري. وعندما أتحدث عن تقديمه للكتاب ليس مجرد تكريم لكلامه، د/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن – نحن مدرسة واحدة – وأدعي أن هذه المدرسة إن شاء الله ستخرج لنا من الأجيال القادمة، لأن هذه المدرسة – مدرسة الدولة التنموية - Developmental State لا يوجد منها أحد الآن رغم الكبار الموجودين من المدارس الاقتصادية الأخرى، سأقرأ لكم في هذه المقدمة الطويلة بعض ما قاله د/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن الذي لم يكن يكتب مجرد تقديم لكتاب – سطر تقديم الكتاب في الصفحات من صفحة ١٦ إلى صفحة ٣٤- لكنه كان يريد أن يبعث رسائل، يقول الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن:

"في فترة التحول الاقتصادي الجارية -عام ١٩٩٣م أي بعد عامين من بداية الإصلاح الاقتصادي مثل الآن -، من المتفق عليه عامة أنه قد حدث تقدم كبير في النواحي المالية والنقدية الداخلية والخارجية وهو أمر طيب في حد ذاته، ولكن ينبغي أن يكون مقدمة لتحول أكثر أهمية في الإنتاج والإنتاجية والعمالة، ويرجى أن يتم بالسرعة والقدر اللازمين لمعادلة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المتزايدة والموروثة عن فترات سابقة أهمل فيها عمداً النظر بعناية إلى الأوضاع الاقتصادية، اعتماداً على زيادة الاقتراض من الخارج كما أهمل فيها تزايد البطالة بأنواعها المختلفة والتي كانت تختفي وراء ضباب كثيف من الدعم وتشوه الأسعار والمنح والعطايا".

هذه المقدمة ليست مجرد كلام، لأننا عاصرنا وعايشنا تجربة قوية في الإصلاح الاقتصادي لم تتم؛ لأنه لم يتم فيها الاهتمام بالإنتاجية والإنتاج والقاعدة الإنتاجية المصرية، بالرغم من أنه كان هناك إصلاح مالي وإصلاح نقدي، لذلك ما أقوله الآن (لا يكفي الإصلاح المالي والنقدي؛ إذا لم يصاحبه القاعدة الإنتاجية والخدمية المصرية المبنية على معطيات جديدة). ما أقوله ليس استرجاع للماضي؛ ولكن ما يقوله د/ إبراهيم حلمي مطلوب الآن. ويقول أيضاً:

"وكما ينتظر ويلزم أن يصاحب التحول الاقتصادي تحول اجتماعي وربما يكون سابقاً عليه، من معالمه ازدياد نفقات المعيشة والاتجاه إلى الاستهلاك غير الضروري، وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وكثرة مظاهر الإسراف الحكومي والخاص مع تزايد البطالة وتدني في الأداء العام في التعليم والصحة والخدمات وغيرها، وكثرة الوسطاء والمعرقلين في الدوائر الحكومية والنشاط الخاص سواء بسواء، وتباطؤ الفصل في النزاعات قضائياً أو عرفياً بالإضافة إلى مشكلات الإسكان والمرافق وتأخر سن الزواج والتفكك الأسري في الحضر والريف وكثرة الانحرافات في المعاملات والسلوكيات، ويرجى أن تتم متابعة مراحل التحول الاقتصادي المقترحة في إطار التحول الاجتماعي بعناية وحكمة سياسية".

نحن نستمع إلى هذا الكلام كأنه اليوم؛ وهو منذ ٢٥ عام. "وعلياً من الآن أن نعد العدة لمعاونة الأجيال القادمة في بناء المستقبل هذا على هذا الوجه، ولا يصح أن تشغلنا المشكلات الراهنة – التي لا مناص من معالجتها- عن أن نبدأ في إعداد العدة للمستقبل وما فيه من فرص ومحاذير للأجيال القادمة – وهي ملايين ستكون حية ترزق أمام أعيننا في كل مكان".

"ولكن أكبر عائق ولا شك أمام النهضة الاقتصادية المطلوبة هو سوء مناخ التعامل مع الحكومة، وانتشار الرشوة السافرة أو المقنعة، وتضخم الجهاز البيروقراطي وصعوبة التحكم في أدائه، ولعل هذه هي الشكوى الكبرى أمام المستثمرين المصريين والأجانب، ولا تتمتع الإدارة المصرية بدرجة كبيرة من الحزم والانضباط – بل أن في كثير من الأحيان يسود أسلوب الغموض والثغرات في اللوائح والقوانين بما يفتح الباب أمام الانحرافات بأنواعها المختلفة".

"الذي ينظر إلى صالح الفقراء والضعفاء في هذا البلد وما أكثرهم عليه أن يعمل على رفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية مثلما فعلت دول آسيا الشرقية وغيرها مع مراعاة العدالة الاجتماعية. ولا سبيل إلى هذا إلا بالجد والاجتهاد والعمل والعرق وليس بالهتاف وتشجيع التسيب والتغاضي عن الإهمال والكسل، لقد فقدنا الكثير في السنوات الماضية بسبب تردي سلوكيات العمل والانضباط، وأخشى ما أخشاه الآن أن تمتد هذه الأساليب الفاسدة إلى الأجيال الناشئة بدلاً من أن تنحسر وتذهب ريحها - عندئذ سترى - قوى الشعب الحقيقية - وليست الهاتفة فقط - تتحرك إلى الأمام بعزم وثبات، وعندئذ نكون قد وعينا (عبرة) الماضي و(اعتبرنا) الصالح الحقيقي للأجيال القادمة، وبدون العبرة والاعتبار لا يكون أي تقدم أو إصلاح".

أردت أن أبدأ حديثي معكم بالعبرة والاعتبار، ولا شك أنكم رأيتم هذا الكلام الذي قيل منذ ٢٥ عام في تقديم هذا الكتاب - قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي- لرائد من رواد التنمية في العالم - د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن- مازال قائماً حتى الآن، وهذا ما يقلقني أن جيلاً بعد جيل يُعني نفس الأغنية، وأخطر شيء هو الإعادة. وإن لم أقل لكم أن هذا الكلام قد كُتِبَ عام ١٩٩٣م، وقلت لكم أنه كُتِبَ اليوم ستقولون: "نعم، وإنه صالح لليوم". وهذا يعني أننا لم نتحرك على امتداد ربع قرن في هذه النقاط؛ لذلك أقول (لا يكفي الكلام، ولا بد من الحركة في كل ما ذكر).
نعود مرة أخرى بعد هذه المقدمة الطويلة: -

العالم من حولنا من الناحية الاقتصادية والتنموية

"الآن ما بعد العولمة أو العولمة الجديدة هي حرب تجارية وانتهاك فكرة

التجارة الحرة على المستوى الدولي - حتى وإن لم يكن هناك تجارة حرة في الأساس-

"فشل نموذج الرأسمالية المتوحشة الذي ساد خلال الثلاثين عام الأخيرة

التي هيمنت خلالها الشركات الدولية الكبرى على مفاصل الاقتصاد العالمي وبعض المصالح الكبرى

"بدلاً من أن نتعلم من الأزمات، العالم الرأسمالي الطليق لم يتعلم الدرس!"

د. شريف دلاور

العالم من حولنا الآن غير العالم الذي رأيناه في الثلاثين عام الأخيرة، كان هناك سقوط الاتحاد السوفيتي، هدم حائط برلين، الدخول في اقتصاد السوق، الصين ودخولها كمصنع للعالم، النور الآسيوية، منظمة التجارة العالمية وإنشائها عام ١٩٩٥م، توافق واشنطن، كل هذا انتهى اليوم.

نحن الآن على أعتاب حقبة جديدة، يجب علينا عندما نخط اقتصادنا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن نأخذ في الاعتبار هذا العالم، عالم ما بعد العولمة - العولمة التي عرفناها في جزء من الثلاثين عام الماضية، الآن ما بعد العولمة أو العولمة الجديدة هي حرب تجارية وانتهاك فكرة التجارة الحرة على المستوى الدولي - حتى وإن لم يكن هناك تجارة حرة في الأساس ولكن هذا الأكلاشيه سيصبح غير موجود وسيتلاشى -.

عندما نجد ترامب يشن حرب تجارية ضد أوروبا والصين وهذا يُعد طبيعيًا كنتيجة لما حدث في الثلاثين عام الأخيرة، ترامب ظاهرة وستصبح ظاهرة عالمية وليست ظاهرة أمريكية، وستصبح ظاهرة في أوروبا الانتخابات القادمة، ومقدمات هذا موجودة وظاهرة لأن فشل نموذج الرأسمالية المتوحشة الذي ساد خلال الثلاثين عام الأخيرة التي هيمنت خلالها الشركات الدولية الكبرى على مفاصل الاقتصاد العالمي وبعض المصالح الكبرى، خلالها لاحظنا تدهور مستوى المعيشة للطبقات الوسطى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وفقد العاملون وظائفهم نتيجة انتقال الشركات من مكان لآخر حيثما وجدت العمالة أرخص، وليست المشكلة فقط في الدول الكبرى - الدول الصناعية الكبرى- الذي تدهور مستوى المعيشة بها بشكل كبير، ونشاهد ذلك على هيئة احتجاجات مستمرة في أوروبا - ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال- ودول المحيط تختلف عن دول المحور أيضاً بالنسبة للاتحاد الأوروبي، هذه الشعوب الآن تنن؛ عائلات في فرنسا أغلقت منازلها في الشتاء الماضي بسبب عدم التدفئة وعدم قدرتهم على دفع ثمن الكهرباء -مئتان ألف منزل أي ما يعادل مليون شخص تقريباً هؤلاء من الطبقة الوسطى-، أمريكا أيضاً تنن؛ إذن ظاهرة الحرب التجارية التي هي نوع من الحمائية الجديدة علي مستوى العالم كنتيجة للثلاثين عام الماضية، هذا يعني أن ترامب ظاهرة لا بد منها، وإن لم يكن هناك ترامب كان سيأتي شخص آخر يقوم بنفس الدور والأفعال في أمريكا وفي غيرها.

أيضاً الاتحاد الأوروبي عندما أصدر اليورو كان لمصالح الشركات الكبرى وتداول عملة واحدة بدلاً من عدة عملات، وبعد ذلك أصبحت هناك دول ذات سيادة لا تستطيع أن تتعامل غير بما تتحكم فيه بروكسل، أنا أتوقع أيضاً أن اليورو لن يستمر غير بالنسبة لفرنسا وألمانيا، ودول المحيط سوف تتخلى عن اليورو، والاتحاد الأوروبي سيتفكك، ورأينا الـ Brexit - انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي - وغيره، -هذه تغيرات شديدة جداً لن أتكلم عنها بالتفصيل- إذن؛ هذه الحمائية الوطنية ورأسمالية الدولة بدلاً من الرأسمالية الطليقة ظهرت بشكل قوي فيما يفعله ترامب الآن من رفع الجمارك وغيره، من الذي يتدخل في هذا؟! الدولة هذه هي رأسمالية الدولة، إذن نحن أمام نموذج عالمي ليس فقط في حرب تجارية وليس فقط في حمائية؛ ولكن أيضاً في نوع من الرأسمالية الجديدة وهي رأسمالية الدولة ودور الدولة.

بالتأكيد أن الثلاثين عام الماضية لم تكن مبنية على اقتصاد حقيقي، ماذا يعني ذلك؟! نعم يوجد اقتصاد حقيقي الذي يعني الإنتاج والإنتاجية والمنتجات؛ ولكن عندما نقول رأسمالية مالية أي أن الأرباح التي تتولد من المعاملات المالية نتيجة المضاربة أو السمسرة أو من الاندماجات والإستحوادات التي لا ينتج عنها ثروة مادية ملموسة.

تغلبت الأرباح في الاقتصاد العالمي الناتجة من المعاملات المالية على أرباح الإنتاج؛ وهذا منذ عام ١٩٩٧م، وهذا هو الخطر الذي سبب الأزمات المالية رغم اختلافها، أن الهيمنة المالية/الفكر المالي - financialization of the world economy - أو هيمنة الفكر المالي على مقدرات العالم، كأن هذا العالم لا يوجد به غير البورصات والسمسرة والإستحوادات والاندماجات.

العالم كان مبني على الاقتراض بشكل كثيف جداً، وما نشاهده الآن ونتيجة ثلاثين عام؛ العالم سيدخل على أزمة سيولة شديدة جداً، وارتفاع في نسب الفوائد في العالم، الأزمات المالية ١٩٩٤م المكسيك، ١٩٩٧م جنوب شرق آسيا، ١٩٩٨م روسيا، ٢٠٠٢م انهيار شركة إنرون وخروج مكتب آرثر أندرسون، ٢٠٠٧/٢٠٠٨م أزمة الرهن العقاري وإفلاس بنك ليمان براذرز، جميعها أزمات سببها الإقراض المالي بأنواعه.

الإقراض المالي قبل أزمة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ سواء للأفراد أو للمؤسسات وصل إلى ٣٨% من الناتج الإجمالي في العالم -لأننا ندرس العالم ككل-، اليوم وصلت نسبة الإقراض المالي إلى ٦٠% من الناتج الإجمالي في العالم؛ أي بدلاً من أن نتعلم من الأزمات، العالم الرأسمالي الطليق لم يتعلم الدرس، لذلك كل ما يحدث اليوم من حمائية وتدخّل الدولة وحروب تجارية رد فعل بلا شك، لأن الأزمة ظاهرة وبيئة -وكل واحد يحمي نفسه-.

الحرب التجارية كانت موجودة، ولكن لم تكن تأخذ هذا الحيز، هل الصين عندما خفضت عملتها لكي تؤثر على الصادرات في العالم كله والتخفيض كان بنسبة ٣٥% عن قيمتها الحقيقية؛ أليس هذا نوع من الحرب التجارية؟! -ولكن لم يكن الأمر موجه إلي العالم-، ولكن ترامب أعلنها على العالم وهذا هو الفارق، وهذا ما أعطى لها هذا الزخم، هل الاتحاد الأوروبي عندما يضع مواصفات مفيدة تماماً على كثير من الواردات من الدول النامية؛ أليس ذلك نوع من الحرب التجارية المستترة؟!، كانت موجودة بلا شك كل ما في الأمر أنها انفجرت، وأخذت الشكل الذي نراه الآن.

ثلاث مناطق ساخنة:

هناك ثلاث مناطق ساخنة، وبالتأكيد السياسة تؤثر على الاقتصاد والاقتصاد يؤثر على السياسة، والاقتصاد في الأساس اقتصاد سياسي، ثلاث مناطق ساخنة في الفترة القادمة لا بد أن نأخذها من منظور اقتصادي اجتماعي (شرق آسيا لأن هدف الصين الوصول إلى الموارد والبتترول في شرق أوروبا وفي الشرق الأوسط) ما يسمى قديماً قبل الطريق والحزام (عقد اللآلي)، الصين خصصت بنك يشابه البنك الدولي لإقراض الدول التي ستشارك مع الصين في هذا، وباكستان أنشأت ميناء هام جداً -ميناء جوار- أول مشروع يقدر بحوالي ٥٠ مليون دولار، لماذا؟!!

لأن هذا نوع من حرب الإمداد Supply chain war، اليوم الحرب حرب إمداد وتمويل في العالم، عندما نجد الصين في إفريقيا وتساعد في الإيدز والإيبولا كل هذا لماذا؟! لأن الصين وشركات الصين تستحوذ على ٨٠% من المواد النادرة في الطبيعة Rare earth وغيرها التي تدخل في صناعة كل كمبيوتر وكل موبايل وكل منتج إلكتروني وفي الخلايا الشمسية، إنها حرب إمداد وتمويل Supply chain war هذا هو العالم من حولنا.

أتوقع أيضاً حلبة الصراع التي سيكون بها قوة اقتصادية هي فيتنام، وأيضاً دولة أخرى أتوقع أنها ستتهض بسرعة الصاروخ وتصنع وتصعد مثل فيتنام والصين وهي كوريا الشمالية لأنهم يمتلكون انضباط قوي جداً، وتم تأهيلهم علي أعلى درجة، شاهدت بعض البرامج الأوروبية الغربية التي تجولت مؤخراً هناك في كوريا الشمالية في الشوارع والمدارس الجامعات ورصدت العقول وطريقة التفكير، قلت: هؤلاء لا ينقصهم سوي الانفتاح مع وجود القاعدة متكاملة.

أيضاً يجب أخذ شرق أوروبا في الاعتبار، ورأينا حرب روسيا وجورجيا في ٢٠٠٨م، وأزمة أوكرانيا في ٢٠١٤م وهذا يعتبر تهديد مباشر لروسيا، امتداد حلف الناتو للحدود الروسية.

والمنطقة الساخنة الثالثة -لأن هذه المناطق تؤثر اقتصادياً واجتماعياً- هي بالتأكيد العالم الإسلامي والشرق الأوسط -وما يسمى الحرب علي الإرهاب والذي تم زراعته في هذه المنطقة تحديداً علي وجه الخصوص -، كما قلت الآن في ما بعد العولمة تعتبر التنافسية لأي دولة في سلسلها الخاصة بالإمداد والتمويل تتمثل في المدن، والطرق السريعة، وخطوط الأنابيب، والموانئ، والكباري، وكابلات الإنترنت، وأبراج الاتصالات، وشبكات الكهرباء، وأنظمة الصرف الصحي، الآن يتم صرف سنوياً ٣ تريليون دولار علي هذا مقابل ١,٧٥ تريليون دولار للدفاع؛ أي أن ما يُصرف

على سلاسل الإمداد والتمويل اليوم يصل قرابة ضعف ما يصرف على الدفاع في العالم كله، وسيصل هذا الرقم إلي حوالي ٩ تريليون في عام ٢٠٢٥م.

لماذا نتكلم في هذا الأمر؟! لأن هناك دول هدفها في الاستثمار أنه يجب أن يكون ٢٥% من استثمارها في الشبكات، وسلاسل الإمداد والتمويل، والشبكات المادية والاقتصادية والرقمية، العالم من حولنا أدرك هذا!

وبالتالي، ما تم في مصر من بنية تحتية مثل الطرق والكباري والمدن الجديدة - حتى وإن كانت بدون قصد - هي مشاريع هامة جداً في المستقبل، وفي حرب الإمداد والتمويل Supply chain war - وأنا أتكلم بكل موضوعية عندما يكون هناك خطأ نشير إليه والأشياء الصحيحة نشير إليها وأنا إنسان لست أمتلك أي صفة رسمية أو منصب - ولكن الأهم كيف نستفيد منها، وليس الأمر مجرد أننا أنشأناها، بل الجدوى الاقتصادية والعائد الاقتصادي من ربطنا بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، هذا هو المستقبل في العالم من حولنا.

الشركات الدولية الكبرى وهيمنتها، أعتقد في الفترة القادمة سيحدث نوع من الانحصار أولاً لبروز شركات التكنولوجيا الجديدة، من ينافس General motors أو Mercedes الذي ينافس الآن شركة Google, Apple, Tesla، كثير من الصناعات القديمة ستتحصر هيمنتها، لا أتكلم عن الصناعات على أنها ستموت؛ ولكن عن هيمنة هذه الشركات مع وجود الحمائية سوف تقل؛ وهذا شيء جيد على العموم، ولم أقل أيضاً لن يكون لها دور، ولكن سوف يختلف دورها عن الدور القديم.

هذا هو الجزء الأول من الاقتصاد العالمي حولنا!

التحول الرقمي:

"نحتاج الآن ليس فقط للتحول الرقمي، ولكن أيضاً الاستقلال الرقمي"

"إن الصراع التكنولوجي من ضمن الصراعات الموجودة على الساحة الآن"

"العالم الآن يتحول تكنولوجياً بصورة قوية جداً، هناك صناعات جديدة، ووظائف

جديدة، وتشريعات أيضاً يجب أن تتغير"

د. شريف دلاور

الجزء الثاني في الاقتصاد العالمي حولنا هو التحول الرقمي

نحتاج الآن ليس فقط للتحول الرقمي، ولكن أيضاً الاستقلال الرقمي Digital Independence، وهذا يعني المهندسين وعددهم، والشركات الوطنية - وليست الأجنبية-، أدوات الدفع الإلكتروني وكل ما يشبه ذلك، هذه منظومة متكاملة.

الصين أدركت ذلك واستوعبته عندما أرسلت في التسعينيات ٣٠٠ ألف مهندس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إن الصراع التكنولوجي من ضمن الصراعات الموجودة على الساحة الآن، الحدود الآن بين دول العالم ليست حدود جغرافية فقط، وليست حدود اقتصادية، بل أيضاً هي حدود تكنولوجية؛ لذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية منع الصينيين من التعلم في أمريكا، لأن الصين انتقلت من استراتيجية التقليد والـ Reverse engineering إلى استراتيجية أخرى وهي الابتكار Innovation؛ وهذا هو سبب مخاوف أمريكا!

إن الحرب التجارية هي حرب تكنولوجية أيضاً!

إذاً عندما نتحدث عن التحول الرقمي يجب أن نضع في الاعتبار نقطتين: الاستقلال الرقمي، والاستدامة التكنولوجية! لا يكفي الآن أن نقول استقلال رقمي فقط ولكن أيضاً استدامة تكنولوجية وطنية، لأننا لا بد أن نمتلك قواعد بحثية، وقواعد من العلماء، وندخل المنظومة العالمية للأبحاث.

الاتحاد الأوروبي بأبحاثه الدقيقة في الصحة والفضاء وغيرها، لا يسمح لأي دولة في العالم أن تدخل في هذه الأبحاث إلا إسرائيل، وهذا ليس من أجل إسرائيل؛ ولكن لأن إسرائيل لديها علماء وقاعدة بحثية.

يجب أن نعي أهمية الاستقلالية الرقمية والاستدامة التكنولوجية لأن تحت هذه النقطة أشياء كثيرة هامة منها الـ Block chain، والذكاء الاصطناعي (AI) Artificial intelligence، والـ Internet of Things، والـ 3D Printing، والـ 4D Printing.

وكما أن العالم الآن يتحول اقتصادياً وتجاريًا وحروب تجارية وغيره، أيضاً العالم الآن يتحول تكنولوجياً بصورة قوية جداً، هناك صناعات جديدة، ووظائف جديدة، وتشريعات أيضاً يجب أن تتغير، لا تكفي التشريعات الحالية لكي تتناسب مع التحول الرقمي. فرنسا طلبت من أعضاء في البرلمان وأساتذة جامعة ومجموعة بحثية للبحث في كيفية وضع تشريعات جديدة تخص التحول الرقمي والاقتصاد التشاركي Sharing Economy.

الاقتصاد الأخضر:

"لا بد من العمل على الاستقلال في الطاقة، تمامًا مثل الاستقلال في التكنولوجيا!"

"المخلفات البيئية أيضاً مشكلة، ولا يصح حلها على حساب الدول النامية!"

د. شريف دلاور

الجزء الثالث في الاقتصاد العالمي والعالم من حولنا هو الاقتصاد الأخضر ما له وما عليه؟!

عندما نتحدث عن موضوع الانبعاثات الكربونية بالأرقام من أجل ألا تزيد درجة الحرارة بمقدار ٢ درجة - كما في اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥ -، ولأن ٢ درجة هذه تهمنا على وجه الخصوص لأن منطقة الدلتا كما نعلم لو زادت درجة الحرارة عن ٢ درجة ارتفاع سطح الماء يمكن أن يغمر الدلتا ويغرقها.

من أجل درجتين تم وضع هدف البيئة في اتفاقية باريس للمناخ (كوب ٢١) وهناك (كوب ٢٤) ولكن جميعهم منفق على درجتين، لذلك يجب أن يكون الانبعاث الكربوني في السنة للفرد على مستوى العالم ١,٥ طن، حالياً المتوسط العالمي للفرد ٥ طن - انظروا إلى هذا التحدي-، قطر على سبيل المثال متوسط الانبعاث الكربوني للفرد ٣٥ طن لاستخدامهم سيارات بعدد كبير وعددهم

بسيط، الولايات المتحدة الأمريكية – أمريكا انسحبت من اتفاقية باريس للمناخ – متوسط الانبعاث للفرد ١٧ طن ومثلها كندا وأستراليا، روسيا متوسط الانبعاث للفرد ١٠ طن، اليابان والاتحاد الأوروبي ٩ طن، فرنسا ٥ طن، الهند لأنها فقيرة متوسط الانبعاث الكربوني للفرد ١,٥ طن؛ هذا التحدي ليس فقط على المستوى المحلي، بل ما هو دورنا على المستوى العالمي، والعلاقات الدبلوماسية على المستوى العالمي، اتفاقاتنا مع الدول العربية ومع الـ BRICS -الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا-، لأن هذا الأمر لا نستطيع أن نعمل عليه وحدنا.

أيضاً، لا بد من العمل على الاستقلال في الطاقة، تماماً مثل الاستقلال في التكنولوجيا، وهذا ما أدركه الجنرال شارل ديغول عندما تولى الحكم للمرة الثانية عام ١٩٥٨م بعد الأزمة الشديدة للجمهورية الرابعة، وتغييره للدستور وبداية الجمهورية الخامسة في فرنسا عندما قال "استقلال الطاقة" - الحفاظ على استقلالية وصول فرنسا إلى موارد الطاقة-، وقام في ذلك الوقت ببناء المفاعلات الذرية التي تمد حوالي ٨٠% من الطاقة داخل فرنسا حتى يومنا هذا!

عندما نتحدث عن الاقتصاد الأخضر فإننا نلاحظ أن المخلفات البيئية أيضاً مشكلة، ومشكلة لا يصح حلها على حسابنا وعلى حساب الدول النامية، وأن يتم دفنها في الصحراء أكثر من عشرين سنة، أكبر مشكلة الآن هي البطاريات التي نحملها سواء في هاتف محمول أو أي جهاز آخر هذه يجب أن تظل ٢٥ عام مدفونة تحت الأرض لكي تفقد إشعاعها الذري.

وهناك أيضاً محاذير يجب أن نضعها في الاعتبار وننظر إليها، ولكن ما يؤسفني عندما نتحدث عن الاقتصاد الأخضر أن ليس لنا دور واضح، ويجب على مصر أن يكون لها دور عالمي مع الآخرين.

عندما ننظر على ضريبة البنزين في أوروبا ٤,٦ دولار على كل جالون؛ بينما في أمريكا نجد الضريبة على البنزين ٤٠ سنت على كل جالون – أي ما يعادل عُشر الضريبة في أوروبا- وأمريكا تُعد أكبر ملوث للبيئة في العالم.

وبالرغم من العمل الآن على البترول الرملي والغاز الصخري سواء في كندا أو في السعودية، هناك ٣٠٠٠ منصة نفط بحرية في خليج المكسيك، و ٢٢ ألف كيلو متر من أنابيب البترول تحت الماء في خليج المكسيك، ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ زاد الطلب على البترول في العالم بنسبة ١٢% ومستمر في الزيادة، ومن المؤسف أن نلاحظ تزايد في الاستهلاك للطاقات القديمة - من بترول وغاز.. - بإيقاع متسارع عن الطاقات المتجددة!

هذه هي الثلاث نقاط الهامة في الاقتصاد العالمي من حولنا:

- الحروب التجارية

- التحول الرقمي

- الاقتصاد الأخضر